

باسلوب العارف والمدرک، وببنرة الواثق والتمکن من کل الجوانب والمتابع لادق التفاصيل في وزارة نه كافة، ينقل الوزير احمد خالد الجسار الى المواطنين رؤية وزارة نه للمستقبل، سواء تامين الطاقة التي تحتاجها الدولة من كهرباء وماء، او لجهة طمأننتهم بعدم المساس بهذه الخدمة الحيوية لهم، ابن وزارة الكهرباء والماء الذي تدرج فيها من مهندس عادي في إحدى الإدارات (محطة الدوحة الشرقية) وصولاً الى راس الهرم، م. احمد خالد الجسار خرج عن صمته الطويل، وفتح باب له لجريدة «الانباء» في اول لقاءاته الصحافية منذ توليه الحقيبة الوزارية، مجيباً عن جميع الاسئلة بالتفصيل، وفي حين أكد الجسار أهمية إعادة الهيكلة في الوزارة على مختلف المستويات اعلن عن توجه تخفيض عدد القطاعات في الوزارة الى 11 قطاعاً عن طريق دمجها، لافتاً الى أن مشروع إعادة هيكلة الوزارة بشكل عام وتحولها لمؤسسة بات في المرحلة الأخيرة على أمل طرحها في دور الاعتقاد الحالي، وفي الوقت الذي ساد الحديث فيه عن ترشيح الإنفاق أكد الجسار تقليص ميزانية الوزارة من قبل «المالية» لجميع ابوابها بما فيها الصيانة التي تتمتع بالاولوية والالزامية للمحافظة على تقديم الخدمة، وحول قانون التعرف على اقر اخيرا اعتبر ان ما تم إنجازه افضل من لا بشيء إلا أنه لم يكن بالشكل المطلوب لتادية الهدف منه وهو الترشيد متمنياً ان يشمل القانون كافة القطاعات في الدولة في مرحلة مقبلة، وبالرغم من اطمئنانه للوضع الكهربائي خلال موسم الذروة المقبل بقدره إنتاجية 15500 ميغاواط واستهلاك أقصى متوقع 13800 ميغاواط، إلا أنه أكد ان ذلك ليس مدعاة للتبذير والإسراف في الاستهلاك، مشيراً الى أن دراسات الوزارة تتوقع وصول حجم الاستهلاك على هذا النمط إلى ما بين 40 ألفاً و45 ألف ميغاواط حتى عام 2035، اغتنمت «الانباء» فرصة اللقاء مع الوزير الجسار، للاستفسار عن مختلف القضايا المتعلقة بالوزارة سواء الإدارية او الفنية والتوقعات المستقبلية للبلاد والإجراءات الخاصة بتلبية الطلب وترشيح الاستهلاك والمشاريع المستقبلية وغيرها من القضايا، وفيما يلي التفاصيل:

حوار: دارين العلي

وزير الكهرباء والماء خصّ «الانباء» بأول لقاءاته الصحافية منذ توليه الحقيبة الوزارية

أحمد الجسار: قانون التعرف بشكله الحالي خطوة مهمة نحو تحقيق «الترشيح» ونأمل تعميمه على كل قطاعات المستهلكين فيما بعد

توجه لدمج «مشاريع المحطات» مع «التشغيل والصيانة» وتقليل القطاعات في الوزارة إلى 11 لتسهيل إدارتها



م. احمد الجسار و م. محمد بوشهري خلال جولة على مشروع توسعة محطة الزور الجنوبية

سرعة التنفيذ بل تحتاج لعدة سنوات لالتهام منها، ومحطة النويصيب تحتاج منذ مرحلة اعتمادها وحتى تشغيل المرحلة الاولى منها الى 9 سنوات ثم تأتي بعدها المراحل الخاصة بها تباعاً، لذلك فمشاريع الكهرباء تحتاج الى فترة طويلة حيث يتم وضع خطط طويلة الامد تعتمد في معظمها على توجيه الجهات الاخرى في الدولة والتوسع فيها، المؤسسة العامة للرعاية السكنية او القطاعات التجارية والصناعية والتوسع فيها، بالتوازي مع دراسة اخرى يتم اعتماد نتائجها في التقدير وهي التي تتناول معدل النمو وفقاً لدراسته خلال 40 سنة ماضية وقياسها على المرحلة القادمة وهذه الدراسات عادة ما تعطى مؤشرات تكاد تكون دقيقة جدا في توقعات المستقبل.

توقعات 2035

وماذا خرج عن هذه الدراسات وما التوقعات الموضوعية في خطط الـ 2035؟
تبين من خلال هذه الدراسات والتوقعات ان حاجة البلاد حتى عام 2035 ستتراوح بين 40 الفاً و45 الف ميغاواط، لذلك لابد من البدء من الآن في وضع برامج لإنشاء المحطات بحيث تلي هذا الطلب على الكهرباء، أما فيما يتعلق بالمياه فالاحتياج المتوقع في ذلك الوقت 1200 مليون غالون امبراطوري كحد أقصى وهو رقم مرتفع جداً مقارنة مع ما نستهلكه اليوم ويبلغ 450 مليون غالون.

وما هو تعليقكم على هذه الأرقام التي أوردتموها لناحية هذا الارتفاع في حجم الطلب سواء الكهرباء أو الماء وما هو حجم المحطات التي ستغطي؟
نحن في الوزارة ومن واقع مسؤوليتنا نرى ان هذا

النويصيب خصوصاً ان وزارة المالية سبق ان رفضت ميزانية اعتماد المستشار الخاص بها، وأيضاً أخذ تخصيص أرضها الكثير من الاخذ والرد مع البلدية؟

● بما خص محطة النويصيب تم الانتهاء من جميع الاستفسارات التي قدمتها البلدية في شأن أرض المحطة، وجار حالياً استلامنا للموقع من قبلها، أما عن اعتماد المبلغ لتقديم الخدمات الاستشارية للمشروع ونتيجة لسياسة ترشيح الإنفاق في الدولة، فقد كان لوزارة المالية بعض الملاحظات والاستفسارات، وبعد الاجتماع معهم وشرح نقاط الاستثمار وتوضيح أهمية المشروع تم الاقتناع برود الوزارة، وقامت وزارة المالية باعتماد المبلغ المطلوب للخدمات الاستشارية وأرسل الموضوع الى ديوان المحاسبة ونحن اليوم في انتظار الموافقة عليه، وبعد اعتماد سيدخل في مرحلة التنفيذ.

وما يبرز مميزات هذه المحطة وتأثيرها على الانتاج المحلي وتلبية الطلب؟

● هذه المحطة ضخمة جداً وسيتم تنفيذها على مرحلتين، تصل أحمالها بعد انتهاء كامل مراحلها الى 6000 ميغاواط و180 مليون غالون امبراطوري تقريباً من المياه المقطرة يوميا، ووفق المخطط الزمني لها فإن أولى وحداتها ستدخل الخدمة عام 2021 لتساهم في تغطية الأحصال المطلوبة في ذلك الوقت، ويجب الإشارة هنا الى ان لدى الوزارة برامج وخطط حتى العام 2035، وبرامج موضوعة لتقدير احتياجات المستقبل لمدة 20 سنة يتم تحديثها مع مرور السنوات حتى تبقى لدى الوزارة رؤية دائمة لـ 20 سنة مقبلة، وهذا يحصل بسبب طبيعة اتساع الفترة الزمنية لانجاز مشاريع الوزارة، فهذه المشاريع ليست

العامة للوزارة والتي تشمل هذه المشاريع أيضاً مليارين و153 مليون دينار تشمل الابواب الخمسة للميزانية ومن ضمنها الرواتب والنفق، وطبعاً كان المبلغ المطلوب من قبل الوزارة أعلى من ذلك إلا ان وزارة المالية قامت بتخفيضه الى هذا الحد تماشياً مع سياسة الترشيد.

وهل هذا الأمر أي تقليص الميزانية سيؤثر على أداء الوزارة لمهامها؟

● فعلياً هذا التقليص لن يؤثر على عمل الوزارة بشكل كبير الا انه سيؤدي الى البطء او تأخير انجاز بعض المشاريع المكتملة والتي يمكن تأجيلها ولا تؤثر بشكل مباشر على مشاريع التلبية وخاصة للمدن الجديدة، فالوزارة ملتزمة بتوفير الاحتياج من الطاقة الكهربائية للمائة التي تتماشى مع برامج المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومع النمو الطبيعي للطلب على هاتين الخدمتين، فالتخفيض في الميزانية لحق المقبل والمشاريع القانونية او التي يمكن ترشيح المصروفات فيها، الا انه لم يلحق أي من المشاريع الأساسية.

محطة النويصيب الى النور

وهل هذا التقليص سبب مشكلة في سير العمل الخاص بإنجاز محطة



محطة الشعيبة الجنوبية لتوليد الطاقة

وإن لم تثبت الدراسة اي عائد فني لهذا الدمج فسيتم اختيار الأصلح من مديري الإدارات لتولي منصب وكيل القطاع.

تقليص الميزانية

في الشأن المالي من المعلوم انه تم تقليص ميزانية الوزارة تماشياً مع سياسة الترشيد، فكيف بلغت ميزانية الوزارة لهذا العام؟

● الميزانية عادة تتكيف وتمشي مع احتياجات الوزارة لتلبية خدمتي الكهرباء والماء، وعادة ما نعطي في الميزانية الاولوية للصيانة لأن المنشآت القائمة بحاجة دائمة للصيانة بهدف المحافظة عليها وعلى انتاجها، لذلك تعتبر ميزانيات الصيانة الزامية وتعطى الاولوية في تقدير الميزانيات، ثم تأتي المشاريع الإنشائية والجديدة والتي تتمتع بالأهمية بعد الصيانة وبالتالي فإن التقليص في المبالغ في الميزانية تم في هذه المشاريع أكثر منه في ميزانية الصيانة الا في الحدود التي تحافظ على الحد الأدنى من الصيانة، وقد بلغت ميزانية الصيانة للسنة المالية الحالية والتي بدأت في بداية ابريل الماضي 190 مليون دينار بينما بلغت 485 مليون دينار للمشاريع الإنشائية ما مجموعه 675 مليون دينار لمشروعات الصيانة والمشاريع الإنشائية، بينما بلغت الميزانية

سنبداً من ترتيب البيت الداخلي وإجراءات تسكين الشواغل خصوصاً بعد استقالة أحد الوكلاء المساعدين أخيراً ما خططكم لهذا الأمر وهل هناك أي تدوير قادم؟

● إعادة الهيكلة مطلوبة لتتواءم مع المتطلبات التي تحيط بشؤون العمل سواء فنياً أو من حيث التوسع في استخدام الطاقة الكهربائية، ورفع كفاءة القطاعات المختلفة، وبالتالي حالياً لدينا توجه لتقليص الهيكل الإداري في الوزارة من حيث عدد الوكلاء المساعدين والقطاعات حيث اننا نسرى ان وجود 13 وكيلاً مساعداً يرأسهم وكيل الوزارة هرم يكاد يكون فضاءاً بحيث يمكن أن تشكل إدارته صعوبة ما عند رأس الهرم، فكما تقلص عدد الوكلاء كانت هناك ادارة افضل، وبالتالي قلصت الوزارة في السابق عدد الوكلاء والقطاعات من 13 الى 12 بالغاء قطاع التنسيق والمتابعة ودمج اداراته بالقطاعات الأخرى، أما فيما يتعلق بالقطاع الشاغر حالياً في الوزارة وهو قطاع مشاريع محطات القوى وتقطير المياه فهناك دراسة تتم حالياً عن إمكانية دمج هذا القطاع مع القطاع الأقرب ويمكن ان يكون قطاع تشغيل وصيانة المحطات ليصبح عدد القطاعات 11 قطاعاً،

الميزانية العامة للوزارة ملياران و153 مليون دينار و«المالية» خفضتها لهذا الحد تماشياً مع سياسة الترشيد

أولى أولوياتنا في الميزانية للصيانة وتبلغ 190 مليون دينار بعد الترشيد

40 ألفاً - 45 ألف ميغاواط توقعات الاستهلاك حتى عام 2035 وهي أرقام كبيرة تحتاج إلى برامج ضخمة لتبتيها

لدينا العديد من البرامج التي تهدف إلى حسن إدارة الطاقة ك«كود حفظ الطاقة في المباني والمعدات» والبرامج التوعوية واستخدام الأجهزة الموفرة



الوزارة ملتزمة بتوفير الطاقة الكهربائية والمائية بما يتماشى مع مشاريع «السكنية» والنمو الطبيعي في البلاد

المادة الثانية من قانون التعرف حول تقديم الحوافز للمرشدين أحد المداخل لتشجيع استخدام الطاقة الشمسية

تقليص الميزانية لن يؤثر على أداء الوزارة بشكل كبير إذا طال المشاريع الثانوية وليس الأساسية

إنتاجية، والأعطال والأحداث التي تقع على الشبكة أثناء الصيف، فانقطاع التيار يجب ألا يفهم بأنه ناتج عن عجز بالطاقة، لأن انقطاع التيار الكهربائي لا يمكن وبأي حال من الأحوال السيطرة عليه، فلا يوجد شبكة في العالم مضمونة بنسبة 100٪ من عدم الانقطاع، أما توافر الطاقة الإنتاجية فلدنيا حالياً القدرة الكافية لتلبية الاحتياجات لصيف 2016 مما يعني بتطلبات الشبكة والمستهلكين، والطاقة المتوفرة حالياً تبلغ 15500 ميغاواط والحد الأقصى المتوقع للأحمال لن يتجاوز الـ 13800 ميغاواط، فضلاً عن وجود الرباط الكهربائي مع دول الخليج وطاقته 600 ميغاواط وكحد أقصى 1200 ميغاواط بشكل لحظي، ولكن يجب التأكيد هنا أن توافر الطاقة يجب ألا يعكس على سوء في استخدامها فالترشيد واجب على الجميع، فعلى الرغم من توافر هذه التعمية يجب المحافظة عليها واستخدامها بالقدر المطلوب وعدم التبذير فيها.

الطاقات المتجددة وإيفاء الكويت بالتزاماتها

تحدثت عن مشاريع الطاقات المتجددة ولدى الكويت التزام بتوفير 15٪ من إنتاجها من الطاقة المتجددة بحلول 2030، من هذه الطاقات فهل هي قادرة على الإيفاء بهذا الالتزام وما هي الإجراءات التي تتخذ لتحقيق ذلك؟

● بالفعل نحن نسعى لتحقيق هذا الأمر إلا أنه يشكل تحد كبير فالرقم عال جداً، حيث تقدر القدرة الإنتاجية بين 4500 و5000 ميغاواط، والوزارة بدأت بوضع برنامج وخطط تحقيق هذا الهدف وفقاً لرغبة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بالتركيز على استخدام الطاقة الشمسية والمتجددة وفقاً لرؤيته البعيدة المدى للمحافظة على البيئة وثروة البلاد بهدف التنمية المستدامة والحفاظ على موارد الدولة لأجيال المستقبل، وتم تشكيل لجنة دائمة للطاقة المتجددة برئاسة وزير الكهرباء هدفها حصر ما تم تنفيذه وما سيتم تنفيذه في المستقبل من الطاقة المتجددة والشمسية بالإضافة إلى تشجيع استخدام هذه الطاقة، ويوجد العديد من مشاريع الطاقة المتجددة وأهمها مشاريع الطاقة الشمسية وعلى مستويات مختلفة، بعضها تجاري كمشاريع العبدلية والشقاي والبعوض الأخر تطبيقات فريدة للاستخدام الموقفي للطاقة الشمسية كتركيب الألواح الشمسية على أسطح وزارتي الكهرباء والأشغال وبعض المدارس والجمعيات وغيرها وكلها تطبيقات فريدة تشجع الوزارة على استخدامها وقد يكون ما جاء في المسألة الثانية من قانون التعرف فيما يخص تقديم الحوافز أحد المداخل لتشجيع استخدام الطاقة الشمسية.



صورة أرشيفية للوزير م. أحمد الجسار خلال افتتاح الوحدات التوربينية لمشروع توسعة محطة الزور الجنوبية

ويدرجات مختلفة قد تكون مملوكة بالكامل للدولة أو القطاع الخاص، ولا بد أن نذكر هنا أنه بدأ العمل لإعادة هيكلة الوزارة عام 2012 في عهد الوزير السابق سالم الأدينية الذي شكل لجنة جميع الأعضاء من خارج الوزارة لوضع دراسة لإعادة الهيكلة، وقد عملت اللجنة لمدة عامين خرجت بعدها بألية كاملة لإعادة الهيكلة كمسودة مشروع قانون تتضمن آلية التحول وترجعها وما يصاحبها من حملة إعلامية لتطبيقها، فكان عمل اللجنة متكامل ووضع في برنامج عمل الوزارة وأصبح من المتطلبات التشريعية في خطة عمل الوزارة حيث تم رفعه إلى عدة جهات لأخذ الموافقات عليه سواء من المالية أو الفتوى والتشريع أو الخدمة المدنية وكل الجهات ذات العلاقة والمشروع اليوم في مرحلته الأخيرة ونأمل أن يتم عرضه على مجلس الأمة في دور الانعقاد الحالي أو القادم.

إنتاج الاستهلاك خلال الصيف

من المعلوم أن الإنتاج الكلي للوزارة يفوق الاستهلاك الأقصى المتوقع فكيف تصف الوضع الكهربائي في البلاد خلال موسم الذروة المقبل وما هو تعليقك على الاحتمالي المتوافر؟

● قبل الدخول بهذا العنوان يجب أن نفرق بين أمرين، توفير الطاقة الكهربائية كقدرة

العام الحالي وسيكتمل العام المقبل وسوف تؤخذ القراءات والبيانات والملاحظات بعد تشغيل هذه المراحل التجريبية للاستفادة منها في تنفيذ المشروع الرئيسي الـ 2000 ميغاواط، وبين هذا وذاك ما زال الوقت مبكراً للتحدث عن باقي الأحمال الكهربائية إذ إن الجيل القادم سيستكمل مسيرة العمل على تلبية المتطلبات حتى عام 2035.

لا خصصة

في قضية أخرى نجد أنه في كل دول العالم يتم إدارة القطاع الإنتاجي للكهرباء عن طريق مؤسسات على خلاف الكويت، بالرغم من وجود دراسة لإعادة هيكلة الوزارة قلتم في وقت سابق إنها باتت في مراحلها النهائية، فأين أصبحت هذه الدراسة ومتى سيصبح الأمر واقعا ملموسا؟

● يجب هنا أن نشير إلى أن النظام المعمول به في الكويت في إدارة الكهرباء والماء يكاد أن يكون نظاماً فريداً من نوعه على الصعيد العالمي، حيث لا يوجد في العالم إدارة لقطاع الكهرباء والماء من بداية الإنتاج حتى وصول الخدمة إلى المستهلك بيد وزارة كما هو معمول به في الكويت، حيث إن جميع دول العالم تقوم شركات بإدارة المنشآت الكهربائية فيها

المنط في إنشاء المحطات لا يكفي لتلبية الطاقة الكهربائية المطلوبة، ولذلك لدينا العديد من البرامج التي تهدف إلى حسن إدارة واستعمال الطاقة، وتدخل فيها برامج التوعية وبرامج التنسيق مع وزارة التربية في إدراج البرامج الترشيدية في مناهجها لتدريب النشء على حسن استخدام الموارد وعدم التبذير، وهناك أيضاً برنامج متكامل لكود حفظ الطاقة والذي تدخل فيه نوعية المواد المستخدمة في البناء والعوازل في النوافذ والأسطح وغيرها، فضلاً عن برنامج استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة في الإضاءة والأجهزة الكهربائية وخاصة أجهزة التكييف التي تشكل المستهلك الأول للطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 65٪ و70٪ من مجمل الاستهلاك في البلاد، ولذلك لدى الوزارة اهتمام شديد بتوجيه المستهلك إلى استخدام أجهزة تكييف موفرة للطاقة، بالإضافة إلى الطلب من المؤسسة العامة للرعاية السكنية باعتماد تبريد الضواحي في المدن الجديدة ما يوفر الكثير من الطاقة الكهربائية ما ينعكس على توفير النفط الذي يتم حرقه يومياً في توليد الكهرباء، ومن المتوقع تطبيق هذا النظام في ضاحية جنتان جنوب سعد العبدالله.

التوعية والترشيد

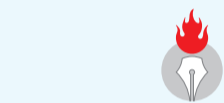
نكرمت عدة برامج لتخفيض الاستهلاك، أليست زيادة التوعية من ضمنها؟

● نعم بالطبع التوعية جزء لا يتجزأ من الترشيد أيضاً، وإعادة هيكلة التوعية هدفها الأساسي دفع المستهلك في مختلف القطاعات سواء الزراعي أو الصناعي أو الاستثماري والتجاري إلى ترشيد استهلاكه إلى القدر الذي يحتاج فقط دون إسراف أو تبذير.

ولكن في القانون الذي أقر أخيراً من مجلس الأمة لتعديل التعرف تم استثناء



الوزير م. أحمد الجسار يتحدث إلى الزميلة دارين العلي (أحمد علي)



الربط الخليجي.. توفير للأموال ودعم للشبكة

يعتبر الربط الخليجي من أبرز الانجازات على صعيد التعاون المشترك ويرى الجسار ان للربط فوائد كثيرة عادت على جميع دول مجلس التعاون، وجميع الدول تسعى لربط شبكتها مع الدول المجاورة، فالربط الأوروبي مطبق منذ عدة سنوات وكذلك في آسيا وأميركا وذلك لوجود فائدة كبيرة تتم كل الأطراف، ومنها توفير مئات الملايين من الدولارات في تقليل ما يطلع عليه الاحتياطي الدوار الذي يكلف مئات الملايين، تم تخفيضه بدرجات كبيرة عبر الربط وهذا الامر استفادت منه الكويت كما جميع الدول المرتبطة بالشبكة، كما ان الربط الكهربائي يدعم الدولة التي تفقد جزءاً من القدرة الكهربائية لتوليد الطاقة في منشآتها نتيجة خلل فني طارئ فتقوم شبكة الربط بالتعويض اللحظي لما تم فقده بحيث لا يشعر بها المستهلك في الحالات التي تكون بحدود قدرة الرباط الكهربائي وتبلغ 1200 ميغاواط في شبكة الربط الخليجي.



وزير الكهرباء والماء م. أحمد الجسار

تجارة وتصدير الطاقة

يرى الجسار ان تجارة الطاقة وتصديرها أمر مهم جداً ويعود بالفائدة على الدول سواء المصدر أو المستوردة لافتاً إلى أنه وفي دول الخليج على الرغم من وضع ضوابط لها من قبل هيئة الربط الكهربائي الخليجي إلا أنه ما زالت الأمور في بدايتها وتحتاج إلى مزيد من الوقت خاصة مع توجه الهيئة نحو توسعة الشبكة مع دول الجوار وهذا ما سيعطي فرصة أكبر لتجارة الطاقة والتي تعود بالفائدة على جميع الدول.

العدادات الذكية.. انفراج قريب

العدادات الذكية من الوسائل التي ستساهم في خفض الاستهلاك وفي الوقت نفسه ستحافظ على المال العام كون الجباية مسيقة إلا أنه تم تأخير طرح مناقضتها خصوصاً بعد نجاح التجربة التي نفذت على بعض عمارات منطقة حولي، إلا أن الجسار قال خلال اللقاء ان الوزارة تنتظر حالياً طرح مناقضتها في الجريدة الرسمية بعد ارسال المناقصة التي أعدت إلى لجنة المناقصات الاسبوع الماضي مؤكداً على أهمية هذه الخطوة في مسيرة الترشيد الذي تتجه إليه الوزارة بتوجيه من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك للحفاظ على الموارد الطبيعية للدولة وعدم الاسراف في استخدام نعمتي الكهرباء والماء، موضحاً أنه من المتوقع أن يتم طرح الاسبوع الجاري وهي لوضع البنية التحتية للعدادات الذكية وخلال عام إلى عامين سيتم البدء بتركيب هذه العدادات على القطاع الاستثماري والتجاري ومن ثم القطاع الخاص، مشدداً على ان العدادات الذكية ستساهم في الترشيد وفي حسن ادارة الطاقة الذي ينعكس ايجابا على الترشيد في جميع الاحوال.